

تقرير موجز عن وضع السجل المدني في اليمن

❖ نظرة عامة على وضع السجل المدني في اليمن :

يمثل السجل المدني أهمية كبيرة نظرا لأنه الجهة المعنية بتسجيل كافة مواطني الجمهورية وفقا للدورة الحياتية للمواطن ابتداء من إصدار شهادة الميلاد للطفل فالبطاقة الشخصية و العائلية وكذلك توثيق واقعتي الزواج

البند	بيان
	و الطلاق و انتهاء بإصدار شهادة الوفاة.
	وخلال السنوات المنصرمة لم يتم ضبط جانب التسجيل في السجل المدني بالشكل السليم نظرا لمجموعة من العوامل منها التناقض في بيانات المواطنين وتدنى جانب الإحصاءات الحيوية بشكل كبير إلا ان المصلحة خلال السنوات الأخيرة قد بدأت في العمل على تحديث السجل المدني من خلال مشروع تحديث السجل المدني والإصدار الآلي للبطاقة الشخصية ونظرا لشحة الإمكانيات اقتصر العمل في الإصدار الآلي للبطاقة الشخصية وظلت عملية قيد وتسجيل المواليد تتم يدويا للمواطنين الذين يتقدمون بطلبات الحصول على شهادة الميلاد من المواطنين الذين ترتفع نسبة الوعي لديهم بأهمية هذا الجانب او تتم عند حاجة الأب للحصول على هذه الوثيقة لطفلة نظرا لطلبها من قبل جهة معينة والوضع يكاد يكون أكثر سوء في باقي واقعات السجل المدني (شهادة الوفاة - وثيقة الزواج - وثيقة الطلاق) .

❖ تقييم الوضع الحالي للسجل المدني اليمني :-

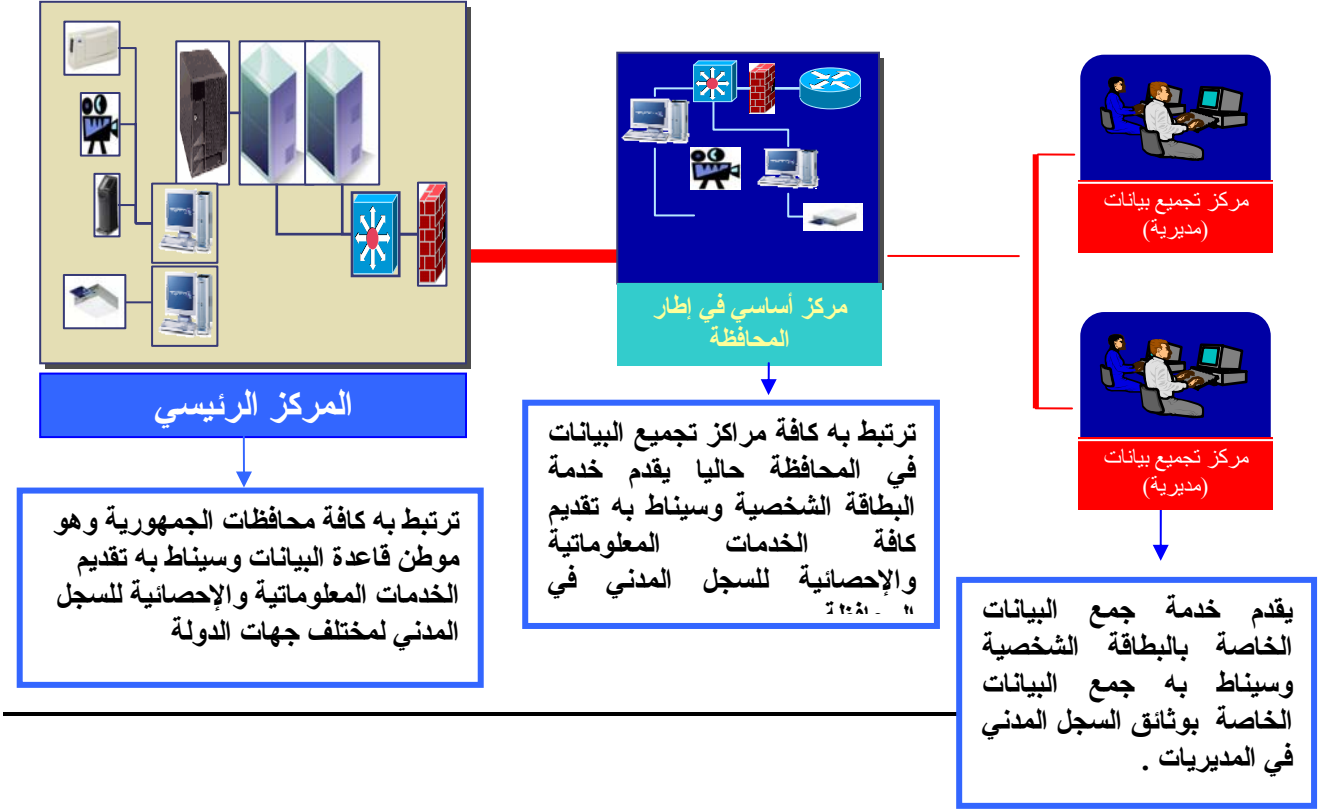
تعد مشكلة عدم تسجيل واقعات السجل المدني من المشاكل الكبيرة التي تواجه مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني وتبرز جوانب الضعف الأساسية في عدم تفعيل قانون السجل المدني في مجال قيد وتسجيل المواليد وباقي الواقعات الحيوية نظرا لعدم وجود استراتيجيات وطنية لقيد وتسجيل المواليد والواقعات الأخرى (وفاة- زواج - طلاق) وخصوصا في المناطق النائية التي تتعدم فيها الخدمات الأساسية وكذلك غياب جانب الاتصال التوعوي بأهمية ذلك مضافا لذلك النقص الكبير في القدرات لدى كادر السجل المدني نظرا للنقص الشديد في جانب التدريب والتأهيل وبما يمكنهم من أداء مهامهم وفقا لما ينبغي ان يكون و عدم استخدام النظم الحديثة المحوسبة لتسهيل هذا الجانب والاستفادة المثلى من مخرجات السجل المدني والتي تنعكس إيجابا على كل من الطفل والأب والأم والأسرة والوطن بشكل عام حاضرا ومستقبلا ومن خلال التالي سيتم تناول ابرز الجوانب :-

- أولا :- الجانب التنظيمي
- ترتبط مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني تنظيمياً بوزارة الداخلية .
 - على مستوى المركز الرئيسي :-
 - تمارس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني مهامها من خلال مجموعة من الإدارات العامة يتفرع من كل إدارة عامة مجموعة من الإدارات ، يندرج تحت كل إدارة مجموعة من الأقسام والمختصين .
 - على مستوى الفروع :- يرتبط بها مجموعة من الفروع (إدارات عامة) في المحافظات تتدرج تحتها مكاتب الأحوال المدنية في المديريات.
- ثانيا موجز للوضع الحالي للسجل المدني :-

يجري إصدار معظم وثائق السجل المدني(شهادة ميلاد - شهادة وفاة - بطاقة عائلية- وثيقة زواج- وثيقة طلاق) إلى يومنا هذا بالآليات يدوية معظمها لا تراعي سلامة الدورة المستندية ودقة البيانات وضمان ترابطها وبالتالي فمخرجات الإحصاءات الحيوية منها غير دقيقة والعمل يجري لغرض البدء بإصدارها اليا لغرض ضبط جانب الإحصاءات الحيوية.	وثائق السجل المدني
- بدأت اليمن الإصدار الآلي للبطاقة الشخصية الآلية(2D Barcode) بالرقم الوطني منذ منتصف العام 2000 .	التطوير والحوسبة
- يتم استخدام نظام البصمة في عملية البحث والمقارنة المركزية لمنع تكرار	

- يوجد حاليا مركز رئيسي و(23)مركز إصدار آلي و(20)مركز تجميع بيانات في المديریات من إجمالي 333 مديريةية منتشرة في الجمهورية مرتبطة جميعها ضمن شبكة واحدة ويجري حاليا العمل على تحديثها وتطويرها للانتقال بالإصدار الالى للبطاقة بالشريحة الذكية وكذلك باقي وثائق السجل المدني(شهادة ميلاد – شهادة وفاة – وثيقة زواج – وثيقة طلاق) لكافة سكان الجمهورية وبما يحقق تكوين قاعدة بيانات شاملة للسكان خلال السنوات القادمة واحد من اهم أهدافها دقة الإحصاءات الحيوية.

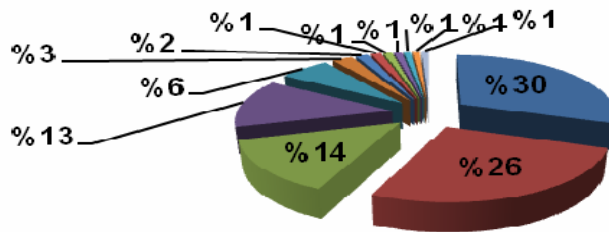
ثالثا : آلية الربط الفني لشبكة المعلومات الحالية
الشكل التالي يبين آليات العمل وتبادل المعلومات حيث يجري الإصدار الآلي للبطاقة الشخصية



❖ موجز الصعوبات والمعوقات التي تواجه السجل المدني اليمني من خلال نتائج المسح الميداني لواقع السجل المدني في اليمن والذي تم تنفيذه خلال العام 2007م وبالتعاون مع منظمة اليونيسيف فإن أبرز الصعوبات والمعوقات التي تواجه السجل المدني تتلخص بما يلي :-

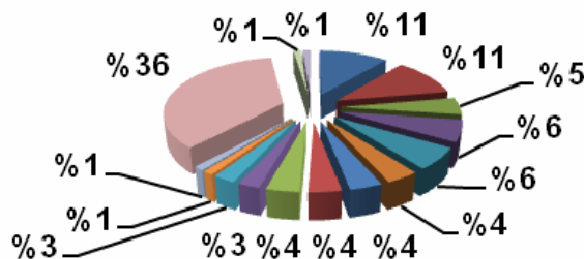
الصعوبات الرئيسية لدى إدارات (مكاتب) الأحوال المدنية والسجل المدني

- قصور التوعية
- عدم التنسيق مع الجهات الأساسية والفرعية
- شحة إمكانيات العمل
- قصور الجهات في طلب وثائق السجل المدني
- انتشار الأمية
- صعوبة التنقل بسبب (البعد- وعورة الطريق)
- تدني المستوى المعيشي
- نقص الإثباتات المقدمة
- فرض الرسوم على استخراج الوثائق الرسمية
- عدم وجود كوادر مؤهلة
- عدم استخراج الوثائق الرسمية
- عدم تطبيق غرامات مالية على المخالفين
- عدم انتشار البطاقة الآلية
- الهجرة



الصعوبات الثانوية لدى إدارات (مكاتب) الأحوال المدنية والسجل المدني

- نقص الامتيازات المادية والمعنوية
- قصور في الاجراءات
- قصور في التخطيط والمتابعة مع المصلحة
- عدم وجود مندوبين من الأحوال المدنية في مراتب أدنى
- لا يوجد سجل أسرة لكل رب أسرة
- عدم الربط بين الواقعات الحيوية المختلفة
- عدم وجود كادر نسائي



قطعت المصلحة شوطاً جيداً خلال السنتين المنصرمتين حيث تم استكمال تقييم وضع السجل المدني ويجري حالياً إعداد الإستراتيجية الوطنية لقيّد وتسجيل المواليد وباقي واقعات السجل المدني حيث يجري العمل فيها من قبل بالخبرات المحلية والدولية وسيشهد السجل المدني اليمني تطوراً ملموساً خلال الأعوام القادمة لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية :-

- 1 . إنشاء قاعدة بيانات أساسية للسكان.
- 2 . إصدار بطاقة أليه بالرقم الوطني والشريحة الذكية شاملة العلامات الحيوية وبسعة تستوعب البيانات الأساسية للمواطن وبيانات الواقعات الحيوية والبيانات الإلتخابيه كمرحلة أولى وبحسب تطور الحكومة الإلكترونية يمكن إضافة البيانات الوظيفية والصحية والبنكية وغيرها من البيانات التي يحتاجها المواطن في معاملته الحكومية وإصدار بطاقة خاصة بالأجانب المقيمين في اليمن.
- 3 . تفعيل الإقبال على البطاقة العائلية باستهداف (2.800.000) أسرة حسب تعداد 2004 م .
- 4 . تفعيل الإقبال على شهادة الميلاد وإصدارها بالرقم الوطني مجاناً .
- 5 . تحديث السجل المدني من خلال تنظيم الأرشيف اليدوي على مستوى الجمهورية وإدخال بيانات الواقعات الحيوية آلياً .
- 6 . استكمال أعمال البنية الأساسية والمباني على مستوى المحافظات والمديريات ذات الكثافة السكانية وتأمين خدمات الكهرباء والاتصالات والمياه .
- 7 . الإسهام الفعال في خطط التنمية من خلال تزويد الحكومة بالبيانات الإحصائية المختلفة .